المدرسة الكلاسيكية الجديدة

يطلق عليها احياناً اسم فرضية التوقعات العقلانية (Rational Expectation Hypothesis)، ظهرت في مطلع الستينات من القرن الماضي كتحد للنماذج التقليدية والكينزية، فكان اول من صاغها الاقتصادي (Muth) وادخلت حيز الوجود في مطلع السبعينات من طرف مجموعة من المفكرين **Lucas, Walas Barro, Sargent**، وملخص هذه الفرضية هي ان الوحدات الاقتصادية من خلال ما تتمكن الحصول عليه من معلومات للظواهر والمتغيرات الاقتصادية النقدية والمالية فانه سيمكنها ويجعلها ان تكون قادرة على بناء توقعاتها المستقبلية، واهم هذه التوقعات هي ما يمكن ان يتوقعه الافراد بالنسبة للأسعار في المستقبل ونتائج السياسات الاقتصادية التي تتبعها الدولة بناء على ما حدث في الماضي لمثل هذه السياسات.

وفيما يتعلق بالسياسة النقدية يرى لوكاس (Lucas) في التغيرات النقدية من خلال عرض النقد تؤدي الى احداث تقلبات دورية في الاقتصاد وينخفض نتيجة ذلك استجابة التغيرات في الناتج القومي الاجمالي الحقيقي للتغيرات في السياسة النقدية وبالتالي يقلل من فاعلية هذه السياسة وخصوصاً عندما يمر وقت كافي ويتعرف الناس على الطريقة التي يتم بموجبها وضع هذه السياسة.

ان قدرة وتوقعات القطاع الخاص بشأن اجراءات السياسات وخصوصاً في المراحل الاولى للسياسة النقدية التي ترغب في اتخاذها لها دور كبير في تحليل السياسات ومستقبلها في تحقيق اهدافها، ولكي يتمكن الافراد من معرفة نتائج قراراتهم الاقتصادية وحتى تكون توقعاتهم عقلانية لابد ان تكون السياسات النقدية واضحة ومعلنة لفترات قادمة.

وطبقا لهذه النظرية، ان السياسة النقدية المرنة (Discretionary) لن تكون ناجحة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي خصوصاً اذا ما كانت الاجور والاسعار مرنة، وان افتراضها العقلاني النقدي يجعل من التوقعات الاقتصادية سياسة فعالة في التأثير على الناتج الحقيقي سواء على المدى القصير ام على المدى الطويل وبالتالي فان الدور الاساسي للسياسة النقدية في استقرار الناتج سيكون محدوداً، خصوصا وان صانعي السياسة يتمتعون بنفس المعلومات لدى الناس. واستنادا الى اراء انصار هذه الفرضية فانه ينبغي عند التصرف وتعميم السياسة النقدية الاخذ بنظر الاعتبار التوقعات للتقليل من حالات عدم التاكد (Uncertainty) وهم يؤيدون سياسة عرض النقد بمعدل ثابت.

- السياسة النقدية في اطار اقتصاديات جانب العرض:

ظهرت هذه المدرسة في اواخر السبعينات من القرن العشرين بعد ان تبين لمعظم اقتصادييها منهم (ارثر لافر، كريج روبرتسون، ونورمان تيور) ان اسلوب السياسات الاقتصادية التي كانت موجهة للتأثير في المتغيرات الاقتصادية الكلية باتت وسائل غير ناجحة سواء أكان ذلك باسلوب تحريك الطلب الكلي او عن طريق اجراءات السلطات النقدية المتشددة، وعلى الرغم من اتفاق معظم علماء الاقتصاد على اهمية السياسة النقدية على التأثير في البطالة والمخرجات على المدى القصير، فان اقتصاديو هذه المدرسة ادركوا ضرورة مواجهة مخاطر التضخم والبطالة ليس عن طريق السياسات النقدية المتشددة او خفض النفقات حتى تم وصفها بالعلاج المر.

اذ يرى اقتصاديو هذه المدرسة في العرض من السلع والخدمات كاهم العوامل المحددة للنمو الاقتصادى وهي بذلك تخالف النظرية الكينزية في اعتمادها على الطلب الكلي لان الطلب يمكن ان يتعثر، فاذا ما تخلف الطلب الاستهلاكي فانه يجر الاقتصاد الى الركود وهنا على الحكومة التدخل مع حوافز ضريبية ونقدية لدعم رغبات المنتجين في توفير وايجاد السلع والخدمات لرفع وتأثر النمو الاقتصادى، وعلى هذا الاساس فان اقتصاديي جانب العرض يفضلون السياسات النقدية التوسعية وليس المتشددة.